

# إسهامات المجامع اللغوية العربية في تيسير النحو

## - دراسة نقدية في ضوء التراث النحوي العربي -

أ. حسن العايب

جامعة منتوري، قسنطينة.

يعود الإحساس بصعوبة النحو العربي، والشكوى منه، إلى العصور الأولى من عمر الحضارة العربية، ولنقل نهاية القرن الثاني الهجري، وكان يتجلى هذا الإحساس « في صور وآراء وتعليقات لبعض علماء اللغة والنحو»<sup>(1)</sup> مثل ما قاله خلف الأحمر (ت 180هـ) في كتابه «مقدمة في النحو»<sup>(2)</sup>: «لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر، والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعمل فيه عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم في التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلاً ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أملتيتها فيها».<sup>(3)</sup>

فهو يشكو من التطويل وكثرة العلل الأمر أبعد النحو عن وظيفته الرئيسية في صيانة الألسنة من الزلل واللحن. كما نجد أبا علي الفارسي (ت 377هـ) ينتقد أبا الحسن الرماني (ت 374هـ) بكلام فيه الكثير من الحدة إذ يقول: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء»<sup>(4)</sup>، رجاء هذا الانتقاد لعلو الرماني في خلط النحو بالمنطق.

وامتد الشعور بالتذمر من النحو والنحاة إلى بعض الشعراء كقول أحدهم:

ماذا لقيت من المستعمر بين و من \* \* \* تأسيس نحوهم هذا الذي ابتدعوا  
 إن قلت قافية فيه يكون لها \* \* \* معنى يخالف ما قاسوا وما وضعوا  
 قالوا لحن وهذا الحرف منخفض \* \* \* وذلك ينصب وهذا ليس يرتفع  
 وحرشوا بين عبد الله واجتهدوا \* \* \* وبين زيد وطال الضرب والوجع  
 إني نشأت بأسرّض لا تشب بها \* \* \* نار الجحوس ولا تبني بها البيع<sup>(5)</sup>  
 ولما سأل الأحفش أحد الأعراب عما يقال عن النحو في مجلسه، أجابه هذا الأعرجي متعجبا: «أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا»<sup>(6)</sup>.

لذلك حاول النحاة من جهتهم إبعاد حمّة الصعوبة عن النحو، ورد شكوى المشتكين بتأليف مختصرات لقواعد النحو، مجردة من كثرة التفريعات وسعة التعليقات.

لكن الملاحظ أن هذه المختصرات وما يشبهها من كتب النحو لم تقترب من أصول التفكير النحوي أو النظرية النحوية كما وضعتها البصرة، وإنما اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار في إطار هذه النظرية. ولعل المحاولة الفريدة التي تتصل بمبدأ التيسير والإصلاح من جهة ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها البصرة من جهة أخرى، ونقدها وفق أصول نظرية جديدة كانت محاولة ابن مضاء القرطبي (592هـ) في كتابة الرد على النحاة<sup>(7)</sup>.

وقد ارتكر ابن مضاء في رده على الأسس الآتية:

- 1- إلغاء نظرية العامل وكل ما يتعلق بها من تقديرات وصياغات.
- 2- إلغاء القياس المنطقي.
- 3- إلغاء العلل الثواني والثالث.
- 4- إلغاء التمارين الافتراضية.

واتسم منهج ابن مضاء برفض التأويل والأخذ بظاهر الكلام، واستبعاد الغوص في العلل والأسباب، ويعتد ابن مضاء أول نحوي اتصف بالجرأة المعرفية في هدم المبادئ

التي اتبنت عليها المدرسة البصرية، وبذلك عبد الطريق أمام دعاة التيسير والتبسيط للنحو، غير أن خالفه من نخاة عصره صموا آذانهم عن دعوته فتجمدت ولم يكتب لها النجاح والانتشار، ولم يعاد لدعوته الاعتبار إلا في منتصف القرن العشرين، عندما حقق الدكتور شوقي ضيف كتاب «الرد على النحاة» وأعاد بعثه ليتعرف عليه الطلاب والدراسون.

أما في العصر الحديث، فيعد رفاعة الطهطاوي (1801 - 1873 م) أول من نبه إلى ضرورة تخليص النحو العربي من ثقل التعقيدات التي ارتبطت به قرونا. وبفعل احتكاكه بالثقافة الغربية، وإطلاعه على أساليب التأليف النحوي في تلك الثقافة، وضع كتابا مبسطا في نحو العربية للناشئة سماه «التحفة المكتوبة في تقريب اللغة العربية»، انتهج فيه فكرة الجداول على غرار كتب النحو في اللغة الفرنسية، ومستفيدا من طريقة أستاذه (دي ساسي) في عرض مادة النحو العربي في كتاب «التحفة السنية في علم العربية»<sup>(8)</sup> وأبرز محاولة لإصلاح وتجديد النحو العربي في العصر الحديث محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» 1937 م.

وقد عبر عن الهدف من تأليفه بقوله: «أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تفرهم من العربية وتهدبهم إلى حظ من الفقه بأساليبها.»<sup>(9)</sup>

ويلتقي إبراهيم مصطفى مع ابن مضاء في القول بأن النحاة لما تمسكوا بنظرية العامل قد أهملوا العناية بمعاني الكلام ودلالاته، لذلك حاول أن يضع بناء جديدا للنحو، قائما على حذف الفتحة أي إنها ليست علما على شيء، والإبقاء على الضمة وجعلها علما على الإسناد، والكسرة وجعلها علما على الإضافة.

وأقام إبراهيم مصطفى محاولته في إحياء النحو على مرتكزين أساسيين هما:

١- أن النحو هو النظر في قواعد تأليف الكلام وليس النظر فقط في موضوع أحوال أواخر الكلمات، لذلك نراه يركز على إبراز أسرار تأليف العبارات وصلة ذلك بالمعنى.

2- تخلص النحو من الفلسفة الكلامية كما تتمثل في نظرية العامل.

ومن المؤكد أن إبراهيم مصطفى قد أفاد كثيرا ممن سبقه من النحاة، وعلى رأسهم الفراء، وابن مضاء القرطبي، خاصة فيما يتعلق بالدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، ودلالة الحركات على المعاني كما أفاد من الفكر اللغوي الحديث، ولكن آثار هذا الفكر في « إحياء النحو » لم يوجه البحث بحيث يسير به إلى وضع نظام جديد، رغم أن إبراهيم مصطفى ادعى ذلك.<sup>(١٠)</sup>

هذا فيما يخص الدعوة الفردية، أما الدعوة الجماعية والمتمثلة في المجامع، فقد سيطرت عليها فكرة إصلاح النحو منذ تأسيسها وخاصة المجمع العلمي العربي بدمشق (تأسس 1919) ومجمع اللغة العربية بالقاهرة (تأسس 1932).

وأكد المجمع العلمي العربي منذ الوهلة الأولى على فكرة الإصلاح مع الحفاظ على أصول اللغة، ومن الأمور التي أكد عليها:

- العناية بالكتاب المدرسي.
- حرص المعلم على أن تكون الفصحى طاغية على لسانه.
- الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل.
- طرح العلل التوابع والثواب.
- تفضيل جمع الأساليب البيانية الصعبة وجعلها في باب واحد.
- التريث في استبدال مصطلح نحوي بآخر.
- وجوب ضبط الكتب النحوية بالشكل نصا وشرحا وقاعدة وتدريبات، تسهلا للمدرس والمعلم.

- وجوب تأليف الكتب محليا انسجاما مع الاتجاهات التربوية المعاصرة التي تؤكد على البيئة في تعليم الناشئة<sup>(11)</sup>.

وهكذا وقف مجمعيو سوريا بعيدا عن جوهر المشكلة بحيث حصروا المشكلة في طريقة تعليم النحو، وليس في أصول النحو وفي مادة النحو بالرغم أنهم يؤمنون بوجوب الإصلاح. يقول سعيد الأفغاني في مؤتمر تيسير النحو العربي المعقود بدار العلوم سنة 1961: «وبقي على المدرسين الخطوة التالية وهي عرض هذه المادة القليلة في دروسهم عرضا منهجيا شيقا متدا، يشركون فيه تلاميذهم معظم الوقت في الأمثلة والتدريب والحديث والمناقشة، وبكلمة واحدة: إحسان أساليب التدريس، وهذا شيء ظرفه وقت الدرس لا صفحات الكتب المدرسية إن المثل الصالح لكتاب النحو المدرسي أن يكون مذكرات لما قرر المدرس ووقر في صدر الطالب»<sup>(12)</sup>.

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد جعل إحدى غاياته تيسير نحو العربية، بحذف التأويلات والتخریجات التي لا مبرر لها، واختصار التفرعات التي تنهك أذهان المتعلمين، واستبدال بعض المصطلحات بمصطلحات جديدة، وكان الاهتمام بتيسير النحو مطروحا منذ البداية ومنذ السنوات الأولى من تأسيس المجمع، ففي الدورة الحادية عشرة جاء فيما يخص النحو ما يلي:

- 1- كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة لأن مهمتها تيسير القواعد.
- 2- جعل المشروع الذي وضعته لجنة وزارة المعارف أساسا وأرضية كل مناقشة أو مراجعة.
- 3- الإبقاء على تقسيم القدماء للكلمة، وهو أنها اسم وفعل وحرف ويتناول كل قسم من هذه الأقسام بهذه الكيفية في كتب النحو.
- 4- الاستغناء عن الصيغ المألوفة في إعراب الاسم الذي تقدر عليه الحركات، فعرب مثلا كلمة « الفتي » في قولك: « جاء الفتي » اسم مسند إليه محله الرفع.

- 5- الاستغناء عن الصيغ المألوفة في الدلالة على العلامات التي تنوب عن الحركة الأصلية فتعرب مثلاً كلمة: «الزيدان» في قولك: «جاء الزيدان» مسند إليه مرفوع بالألف.
- 6- إتباع علماء البيان في تسمية ركني الجملة المسند والمسند إليه.
- 7- الاختصار في الإعراب المتعلق بالجار والمجرور والظرف في مثل قولك: «زيد عندك» جار ومجرور مسند.
- 8- صرف النظر عن الضمائر المستترة، واعتبار الضمائر البارزة حروفاً دالة على نوع المسند إليه أو عدده.
- فيقال في إعراب: «قمت» صيغة ماضى للمتكلم.
- و «قم» صيغة أمر للمخاطب.
- و «أنا قمت»: «أنا» مسند إليه و«قمت» صيغة الماضي المتكلم مسند.
- 9- الاستغناء عن ذكر العائد في الجملة الموصولة مثل: «الذي اجتهد يكافأ» فيقال في إعرابه: «الذي» اسم موصول مسند إليه، و«اجتهد» ماضى الغائب صلة، و«يكافأ» صيغة مضارع مبني للمجهول للغائب مسند.
- 10- يستبقى اسم المفعول به للتكملة الدالة على ما وقع عليه الفعل، ويقال عند إعرابها: إنها مفعول به تكملة، أما بقية التكملات فيكتفي فيها بذكر أغراضها إجمالاً. وفي مجال التراكيب، يرى أن توجه العناية إلى طرق الاستعمال لا بتعليل الصيغ وفلسفة تخرجها.
- وفي مجال الصرف يرى المجمع أن أغلب مسائل هذا العلم هي من بحوث فقه اللغة: كالإعلال، الإبدال والقلب لذلك اقترح الاختصار على تصريف الفعل وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه مع التركيز في تعليم الناشئة على الأمثلة الكثيرة المتنوعة مع طرح كل ما من شأنه إنقال كاهل الناشئة بمعارف لا تحتاجها في البداية ولا تصل إليها أفهامها.

كما وافق مؤتمر الدورة على أبواب النحو والصرف، وهي أحكام متعلقة بالكلمة المقسمة إلى اسم وفعل وحرف، وأحكام متعلقة بالجملة وهي مؤلفة من مسند ومسند إليه وتكملة<sup>(13)</sup>.

لكن الملاحظ على هذه المقترحات هو أنها لم تستطع أن تغلغل إلى جوهر المشكلة ولم تتمكن من اقتراح حلول منهجية وعلمية، تجعل تعليم القواعد يسيرا، ونطق العربية سهلا ميسورا، بلا أخطاء ولا لحن، بل كل ما في الأمر أنها استبدلت مصطلحات بأخرى أصعب منها كمصطلحي المسند إليه والمسند عوض الفاعل أو المبتدأ والفعل أو الخبر. ومصطلح التكملة عوض المفعول به و عوض بقية المفاعيل والتوابع. فيقال في إعراب كلمة «ضربا» في قولنا: «ضربه ضربا شديدا» تكملة مصدرية للفعل وهي ليست أوضح من إعرابها «مفعولا مطلقا» كما أعربها النحاة القدماء.

لذلك قرر المجمع التراجع عنها في توصيات ندوة الجزائر المنعقدة سنة 1976م<sup>(14)</sup>.

كما أن إسقاط الضمائر المتصلة وعدّها حروفا دالة على نوع المسند إليه، فيه نظر لأنه لم يرق على حجج لغوية قوية، وفي الدورة الثالثة والأربعين قدم شوقي ضيف بحثا بعنوان «تيسير النحو» إلى المجمع اعتمد فيه على أربعة أسس هي:

- الأساس الأول: حذف بعض الأبواب كـ: كان وأخواتها وكاد وأخواتها فتدرس كأن مثلا في باب الحال ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلا والاسم المنصوب حالا.
- الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التقديري والمحلي، كإلغاء متعلق الجار والمجرور، وإلغاء تقدير (أن) الناصبة بعد فاء السببية أو واو المعية.
- الأساس الثالث: ترك إعراب أي كلمة، مادام إعرابها لا يفيد شيئا في صحة نطقها، كالاستثناء وأدوات الشرط، وكم ولا سيما. كأن نكتفي بالقول في إعراب ماعدا وما خلا وحاشا أداة استثناء وما بعدها مستثنى منصوب.
- الأساس الرابع: وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو كباب المفعول المطلق المفعول معه والحال.

وقد صدر هذا البحث في كتاب بعنوان « تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده » وما يلاحظ على هذا البحث أنه أكد على بعض الاقتراحات السابقة كإلغاء الإعراب التقديري والحلي، لكنه أثار بالمقابل قضايا مهمة تتعلق ببعض التخریجات التي اخترعها النحاة، كإعراب لاسيما وإضمار أن بعد لام التعليل، وفاء السببية، وَاو المعية، والمبتدأ المستغنى عن الخبر. والاشتغال والتنازع، ويلاحظ على البحث أيضا اقتراحه إسقاط أبواب نحوية بأكملها كباب كان وأخواتها، وما ألحق به: ليس وكاد وأخواتها.

درست لجنة الأصول بالمجمع مقترحات شوقي ضيف، في ضوء التراث النحوي العربي، ووفق الضرورة التي يقتضيها الاستعمال اللغوي الراهن للعربية، وانتهت إلى رفض بعض المقترحات، والموافقة على أخرى.

وهكذا رفضت اللجنة إلغاء باب كان وأخواتها، وضمه إلى باب الفعل، وإعراب المنصوب حالا: لكون الحال مشتقة، وقد يرد خبر كان جامدا نحو: « كان محمدا أسدا » وكون الحال فضلة وخبر كان عمدة.

كما رفضت اللجنة إلغاء باب كاد وأخواتها، وضمه كذلك إلى باب الفعل، حيث اقترح شوقي ضيف إعراب مرفوعها فاعلا وإعراب ما بعدها مفعولا به، أو منصوبا على نزع الخافض كما في أفعال المقاربة أو حالا كما في أفعال الشروع. مثل إعراب كلمة "يقول" في قولنا: "شرع يقول" عنى أنها حال.

واعترضت اللجنة على إلغاء باب ما ألحق بليس لكون اقتراح شوقي ضيف فيه تكلف واضح، حيث اقترح إعراب المرفوع بعد هذه الحروف مبتدأ والمنصوب خبرا منصوبا بنزع الخافض وهذا غير مقبول، حسب رأي اللجنة، لأن قضية نزع الخافض سماعية ومن ثم فالقول بقياسيتها يفتح بابا واسعا لاعتبار كل منصوب منصوبا على نزع الخافض، حتى وإن كان هذا الرأي هو مذهب الكوفيين قديما. (15)

وبالمقابل وافقت اللجنة على مقترحات أخرى لشوقي ضيف مع بعض التعديلات لأسباب لغوية وتربوية، منها:

1. وضع باب ظن وأعلم وأرى في باب الفعل المتعدي على أن يكون ذلك خاصا بكتب الناشئة. وهذا أخذا برأي السهيلي الذي أنكر ما ذهب إليه جمهور النحاة، من أن ظن وأخواتها ناسخة تدخل على جملة أصلها مبتدأ وخبر. (16)

2. حذف باب التنازع والاكتفاء بالصور التي توارد بها الاستعمال في الفصحى، وهذا تيسيرا للأحكام، وتسهيلا للقواعد. والصور المذكورة هي: دخل وجلس محمد، محمد يحسن ويتقن عمله، ناقشني وناقشت محمدًا، فيعرب مثلاً "محمدًا" في الجملة الأخيرة، مفعولا به لناقشت، واستغني عن الفاعل في الفعل الأول لدلالة السياق عليه.

3. إدخال بابي التحذير والإغراء في باب المفعول به، والاستغاثة والتدبة في باب النداء، وحذف الترخيم من كتب النحو المدرسية، لأن هذا الباب حسب الاقتراح أصبح غير مستعمل الآن. مع ما في هذا التبرير من ضعف بين، لأن الترخيم إذا كان غير مستعمل الآن، أو مستعملا بقله فهو ظاهرة لغوية موجودة في اللغة العربية، وفي التراث اللغوي العربي، ولا يمكن فهم هذا التراث بدون معرفة كل أساليبه.

ومن الأبواب الجديرة بالحذف لتكلف النحاة في تخريجها، الإعراب التقديري والمحلي، والمبتدأ المستغني عن الخبر.

ففي القضية الأولى اقترح شوقي ضيف إلغاء الإعراب التقديري والمحلي، وفاقا لمذهب ابن مضاء وتوصية اتحاد المجامع اللغوية بالجزائر سنة 1976، ومما يتصل بهذا النوع من الإعراب ما ينصب بأن مضمرة بعد لام التعليل، ولام الجحود، كي، وحتى، وأو، وفاء السببية و واو المعية، واقتناعا بعدم جدوى إضمار(أن) وافقت اللجنة شوقي ضيف في مقترحه، ورأت "أن يكفي بأن يقال في إعراب الفعل المضارع المنصوب بأن مضمرة إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة." (17)

وفي القضية الثانية، قررت اللجنة إلغاء قاعدة المبتدأ المستغني عن الخبر، كما اقترح شوقي ضيف ذلك، وبررت موقفها، بقلة الشواهد من القرآن الكريم والشعر الجاهلي الدالة على وجود هذا النوع من المبتدأ، ثم الخلل الذي يحدثه في قواعد المبتدأ والخبر. (18)

ومن المؤكد أن هذا القرار فيه الكثير من الصواب ومراعاة للواقع اللغوي وتيسيرا لقواعد اللغة، لأن هذه التقديرات غير مبررة لغوياً، وتثقل كاهل المتعلم، ولا تقيسه في امتلاك ناصية اللغة وسلامة النطق، وعموماً فإن مجمع القاهرة كان أكثر نشاطاً في مجال تيسير النحو، وتبقى اجتهاداته في مجال الفروع وليس الأصول، ولم تحقق هذه الاجتهادات نتائج ترقى إلى حجم المشاكل اللغوية التي تعيق تعلم اللغة العربية بيسر وفاعلية.

وإذا انتقلنا بالحديث عن مجمع بغداد نجد أن هذا المجمع لم يقدم شيئاً ذا بال مقارنة بمجمع القاهرة.

حين انعقد المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية سنة 1956 بدمشق كان من لجانه لجنة اللغة العربية، أسندت لها مهمة دراسة مقترحات وزارة التربية والتعليم وقرارات مجمع القاهرة المتعلقة بتيسير قواعد اللغة العربية، ولما عرضت مقترحات اللجنة على المؤتمر رأى أنها ما زالت محتاجة إلى دراسة معمقة، وإلى إثراء لموضوعاتها، فأرجأها إلى مؤتمر لاحق.

كتب المجمع العلمي العراقي دياحة ناقش فيها الاقتراحات وضمنها حملة من توصياته أهمها: (19)

1. عد القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام عصر الاحتجاج أهم المصادر في اقتباس الأمثلة والشواهد النحوية.
2. الاعتداد في القواعد بما جاء في القرآن الكريم من صيغ، حتى وإن خالفت الشائع أحياناً.

3. الجمع بين الأدوات من نوع واحد حين يختلف أثرها الإعرابي كأدوات النفي.
  4. الوصل بين علم النحو وعلم المعاني في بيان وجوه الذكر والحذف والتقديم والتأخير لعناصر الجملة.
  5. الإبقاء على الإعراب التقديري وعلاماته مع الاكتفاء بأن كلمة مرفوعة لا تظهر عليها الضمة أو منصوبة لا تظهر عليها الفتحة أو مجرورة لا تظهر عليها الكسرة.
  6. العدول عن مصطلحات المسند والمسند إليه والعودة إلى المبتدأ والخبر وبقية المرفوعات وكذا العدول عن مصطلح التكملة والعودة على مصطلح المفاعيل وبقية العناصر التي يشملها هذا المصطلح كالحال والتمييز، مع اقتراح مصطلح الصفة الثابتة للصفة المشتبهة.
- وَوَاضِحٌ أَنَّ كُلَّ مَا اقْتَرَحَهُ الْمَجْمَعُ الْعِرَاقِيُّ، إِنَّمَا هُوَ حَزْبَاتٌ لَا تَزِيدُ تَيْسِيرَ النُّحُو شَيْئًا ذَا قِيَمَةٍ لُغَوِيَّةٍ، لِذَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِصِفَةِ إِجْمَالِيَّةِ أَنَّ مَجْمَعَ الْعِرَاقِ كَمَجْمَعِ دِمَشْقِ السَّالِفِ الذِّكْرِ، لَمْ يَبْلُغَا فِي اهْتِمَامِهِمَا وَجْهٍ وَاهْتِمَامَ وَجْهٍ بِمَجْمَعِ الْقَاهِرَةِ، مِنْ حَيْثُ غِزَارَةُ الْقَرَارَاتِ وَقُوَّةُ الطَّرْحِ، وَلَعَلَّ الْمُتَصَفِّحَ لِلْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الْأَصُولِ الَّذِي أَصْدَرَهُ مَجْمَعُ الْقَاهِرَةِ سَنَةَ 2003 يَلْمَسُ جَسَامَةَ الْجُهْدِ وَدَقَّةَ الْعَنَاءِ بِتَيْسِيرِ النُّحُو وَتَبْسِيطِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ.

لكن ما يلاحظ على هذه القرارات ما يلي:

1. أنها لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ ولم ير لها أثر في كتب النحو المدرسية.
2. أنها اهتمت بالفروع، دون الأصول وأنها ركزت على بعض الصيغ والتراكيب وطرح بعض التخریجات التي اصطنعها النحاة القدماء. ولم تنظر إليه نظرة كلية في سياقها التاريخي والاجتماعي والثقافي. لأن مشكلة النحو العربي متعددة الجوانب ولا بد أن ينظر إليها من زوايا مختلفة، انطلاقاً من مادة النحو وطريقة تدريسه

ومراعاة المحيط الاجتماعي والثقافي للمعلم والمتعلم. مستنيرين بمناهج العلوم اللسانية واللغوية والتربوية الحديثة.

## الهوامش:

- 1- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995، ص: 49.
- 2- قيل إنه منسوب إليه.
- 3- المرجع نفسه، ص: 51.
- 4- جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، ط 1 1965، ج 2، ص: 181.
- 5- أبو حيان التوحيدى: الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ج 2، ص 140.
- 6- المرجع نفسه، ج 2، ص 139.
- 7- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: 55.
- 8- محمد حسن عبد العزيز: محاولات تيسير النحو للناشئة، بحث مقدم في مؤتمر تعليم اللغة العربية للناشئة في مستوى الجامعي بجامعة الإمارات 1992، ص: 260.
- 9- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، 1937، ص: أ.
- 10- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص: 66.
- 11- صالح بلعيد: اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص: 92.
- 12- سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية، دار الفكر، ط 2، 1971، ص: 204.

- 13- محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934-1984) منشورات مجمع اللغة العربية، المطابع الأميرية، القاهرة 1984، ص: 270.
- 14- المرجع نفسه، ص: 270.
- 15- السيوطي: معجم المصنفات في شرح جمع الجوامع - تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ط1، الكويت، ج2، ص: 110.
- 16- المرجع نفسه ج2، ص: 222.
- 17- محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي: مجمع القرارات العلمية في خمسين عاما (1934 - 1984)، القاهرة 1984، ص: 219.
- 18- مجمع اللغة العربية: في أصول اللغة العربية، الجزء الرابع، ط1 القاهرة 2003، ص: 324.
- 19- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع لهج تجديده، دار المعارف ط2، القاهرة 1993، ص: 48.

# اللغة العربية الموصوفة وأزمة المنهج

## — قراءة تداولية —

أ. هوارى بلقندوز

جامعة مستغانم.

### مقدمة منهجية:

إن أدنى تأمل في الحصيلة المعرفية للبحث اللغوي العربي المعاصر يهدي بنا إلى أن الكتابة اللسانية في هذا المجال قد واجهت لا محالة إشكالية التجديد في مستوى الأداة الواصفة (المصطلح) وموضوع الوصف اللغوي والمنهج المتبع على السواء. لاشك أن ما يلفت النظر في الوضع الراهن للغة العربية هو أن الأدوات الأساسية لتعلمها وتيسير استعمالها والتفقه فيها لم تحظ بالتجديد الذي حظيت به مثيلاتها من اللغات الأخرى، وليس أدل على ذلك من أن المعجمية العربية لم تتجاوز المعطيات القاموسية لدى القدامى في القرنين الثاني والرابع الهجريين تصورا وتأليفا ومادة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإشكالات المتعلقة بقواعد هذه اللغة لم تتعد أفق التصور النحوي للقرن الثاني الهجري، ومن ههنا استوجب على الباحث اللسانياتي العربي على غرار إعادة النظر في تصور طبيعة اللغة العربية وخصائصها وتحديد المناهج الكفيلة بمعالجتها، أن يرسم الأدوات الإجرائية اللائقة بتمية طاقة مستعملها والعمل على تطوير قواعدها والتخطيط للتحويلات التي يمكن أن تلحق بأنساقها وذلك بغية تطويع قدرة المثقف العربي اللغوية وتنميتها لمجaraة ركب الحضارة والعلم الإنسانيين.

## ١- استقراء المادة اللغوية مجال البحث:

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحركة اللغوية بدأت بإسهامات معجمية ما بين منتصف القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجريين بغية تفسير غريب القسيران والحديث من جهة، وجمع شتات اللغة للحفاظ على سلامة أنساقها من اللحن نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم من جهة ثانية. فأولى هذه الإسهامات وأبرزها كانت تلسك التي مثلتها جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال معجمه (العين) في القرن الثاني الهجري، حيث سّنت طرقاً ومناهج مميزة تعزى بالدرجة الأولى إلى مقوم الاستعمال اللغوي (L'usage linguistique). لكن سرعان ما طفقت الإسهامات المعجمية بعد الخليل تبتعد تدريجياً عن هذا المقوم لتتشغل بتنقية اللغة من الخوشي والغريب. فذلك أبو منصور الأزهري مثلاً صاحب (تذيب اللغة) الذي شافه العرب الأفحاح عندما كان أسيراً لدى بعض قبائل العرب أكثر من خمس عشرة سنة، لا يفتأ يورد في معجمه إلا ما استساغه ذوقه من المسموع، وما استحسنته معرفته من المروي. ومثله يذهب ابن دريد صاحب (الجمهرة)، وذلك حينما يقول في تعليقه عن عنوان مؤلفه "وإنما أعرنا هذا الاسم لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الخوشي والمستنكر".<sup>1</sup>

ومهما يكن من أمر فإن لغويي القرون الأربعة الأولى قد تقيدوا بجمع المادة اللغوية عن طريق المشافهة، وفضلوا استلھام لغة البدو دون الحضرة، وميزوا بين منطوق قبائل معينة دون أخرى. وفي ذلك يحضرننا قول ابن جني فيما نصه "باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر. علة امتناع ما عرض للغات الخاضرة وأهل المدر من الاختلاف والفساد والخلط. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للفتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر..."<sup>2</sup>

ثم دخلت المعجمية العربية في فترة لاحقة مع المتأخرين مرحلة سكونية Statique صار اللاحق فيها يقلد السابق، واقتصرت المادة المعتمدة في البحث والجمع على تقليد

الأسلاف في عصر التدوين دون استلهاها من منابعها الحية (السماع)، الأمر الذي أفضى إلى تجاهل رواد هذه المرحلة لما استجدّ من ألفاظ ومصطلحات العلوم والفنون وما شاكلها من المظاهر الحياتية. وقد تميزت هذه المرحلة بوضع معاجم لا تعدو أن تكون استخلاصا واستعادة للمادة اللغوية من مؤلفات ومدونات سابقة كتلك المنسوبة للأزهري وابن سيده والجوهري وغيرهم.<sup>3</sup>

وما من شك في أن هذه القطيعة مع الاستعمال الحي للغة عند متكلميها بدعوى فساد لسانهم، واعتماد النقل من المصادر التي قل أصحابها مادهم اللغوية من أصول مباشرة في الجاهلية وصدر الإسلام عن طريق السماع، أفقدت المعجمية العربية دورها الأساس في تمثيل المعيش الثقافي والفكري للغة العربية من خلال انقطاعها عن واقعها بكل ما يعتروه من خصوصيات حضارية، على نحو جاء معه "فقدان الاتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أو اللغوي) ومتكلمها موازيا لفقدان الاتصال بين النحوي والأعرابي صاحب السليقة. فلم تكن الأقوال أو المواد المأثورة عن كبار علماء النحو في القرن الثاني (وعلى الأخص أقوال الخليل بن أحمد وسيبويه) لتعويض الانقطاع عن المادة الحية، وعن المصدر الذي لا ينضب، ألا وهو الناطق سليقة بهذه اللغة".<sup>4</sup>

وما إن ظل الوضع المعرفي لوصف المادة اللغوية مستغرقا لقاعدة الاحتجاج، حتى دخلت المعجمية العربية مرحلة جديدة في النصف الثاني من القرن العشرين تمثل إثرها بجمع اللغة العربية بالقاهرة - من خلال إنجاز (المعجم الوسيط) - موقفا جديدا بالنظر إلى ما درج عليه أسلافنا في مسألة الاحتجاج اللغوي. وفي هذا الإطار أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بوصفه أعلى سلطة لغوية في الوطن العربي - قرارا يعتبر خرقا رسميا لمواضع البحث اللغوي أو ما يسمى بعصر الاحتجاج، وقد كانت صيغته في البحث المعجمي بشأن التوليد كما يلي: المولد هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب وهو قسمان:

- 1- قسم خرجوا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز واشتقاق أو نحوهما كاصطلاحات العلوم [...] وحكمه أنه عربي سائع.
- 2- قسم خرجوا فيه على أقيسة كلام العرب إما باستعمال لفظ أعجمي لم تغربه العرب، وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح. وإما بوضع اللفظ ارتجالا. والجمع لا يميز النوعين الآخرين في فصيح الكلام<sup>5</sup>.
- إنه إذا جاز لنا - والحال هذه - اعتبار المعجم الوسيط عملا بتعديدا من حيث كونه قد أهمل المواد الغريبة والمهجورة، وأجاز استعمال ألفاظ مستحدثة أو معربة مما أقره الجمع اللغوي بالقاهرة، فإنه يظل بعيدا عما تنشده المعجمة العربية في الآفاق. والسبب في ذلك يعزى بالدرجة الأولى إلى مشكل تحديد مقاييس ومعايير المادة اللغوية المعتمدة من جهة، وإلى طرق وآليات تنظيم هذه المادة ومعالجتها من جهة ثانية.

## 2- المادة اللغوية وموضوع الوصف اللغوي:

إن أولى الإشارات التي ينبغي أن تستوقف الباحث اللساني برهة، تلك التي تتعلق بموضوع الوصف اللغوي، والتي توشح ضمينا باختلافات منهجية حول تحديد هذا الموضوع بشكل دقيق. فإذا كان موضوع الوصف اللغوي هو قدرة المتكلم - السامع، فإن معظم اللسانيين اختلفوا في تحديد هذه القدرة. يرى تشومسكي (Chomsky) مثلا أن القدرة نوعان: قدرة نحوية وقدرة تداولية؛ بينما يذهب فان دايك (Van Dijk) إلى أن كليهما يندرج ضمن قدرة واحدة هي القدرة التواصلية وتضم خمس ملكات هي: الملكة اللغوية، الملكة المنطقية، الملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية<sup>6</sup>.

ولئن كان موضوع البحث المعجمي العربي هو الملكة المعجمية \* *Compétence Lexicale* لتكلم اللغة العربية الفصيحة، فسيحسن أن نشير في هذا المقام إلى وضع

اللغة التي نروم وصفها، وطبيعة هذه اللغة قبل أن نحدد المواد المكونة لموضوع البحث ومصادرها.

في الواقع إن المعايينة الميدانية لما هو جار به العمل في مجال الدراسات اللغوية المعاصرة تكشف لا محالة عن جملة من العقبات التي واجهت مسألة التحديد في الدرس اللغوي العربي المعاصر وبالتحديد مسألة الاشتغال على اللغة العربية الفصيحة في مقابل إغفال البحث في اللهجات. وما من شك في أن الاشتغال بالبحث في اللغة العربية الفصيحة يطرح إشكالا عميقا هو إشكال المادة اللغوية أو المعطيات التي يقوم بوصفها الباحث اللغوي بالنظر إلى الاستعمال<sup>7</sup>؛ لأن اللغة العربية الفصيحة بوصفها موضوع البحث عند القدامى، لم تحتفظ بطاقتها التعبيرية في الاستعمال الحديث والمعاصر، بل اكتسب حضور مادتها طابعا سكونيا ضمن المتون اللغوية والنحوية الكبرى.

ضمن هذا المنظور ظلت مقاييس الفصاحة محكومة بالمواضع الزمانية والمكانية لعصر الاحتجاج. ومن ثمة يجمع البحث من العرب والمستشرقين على أن العربية الفصحى "هي المثلثة في نصوص التراث الأدبي العربي في العصر الجاهلي السابق على الإسلام، وقد شهد أعم الشعراء الجاهليين ومن دناهم — وكذلك بعد الإسلام والعربية: هي نزول القرآن الكريم بها، وهي اللغة المستخدمة في الأعمال الأدبية في الآماد التالية للانتشار الإسلامي".<sup>8</sup>

إذن يبدو أن مفهوم الفصاحة لم يعد معتمدا بالتصور نفسه الذي كان عليه لدى القدامى، إن نحن سلمنا سلفا بحقيقة مؤداها أن السماع الذي اعتمده أسلافنا الأوائل في جمع المادة اللغوية الفصحى يعد منهجا علميا يتمتع بقسط وافر من الشرعية العلمية من جهة اعتماده على المعايينة الميدانية للظاهرة اللغوية في آنيتها. وعندئذ ينبغي أن تجرد حيثيات الوصف اللغوي ومعطياته من التصور الذاتي الذي ما فتئ يستهدف العربية الفصحى مادة أساسية للبحث، على أن ينكب هذا الأخير على مدارس الشفوي والمكبوب من الاستعمال اللغوي المعيش من مثل الروايات والمحاضرات وغيرها —

من الخطابات. وسيكون من المفيد جدا من الناحية العلمية والمنهجية أن نسترشد بمعطيات لغوية منترعة من سياقاتها التداولية بغية تحديد هوية المادة اللغوية وعلمية موضوع الوصف اللغوي. وما من شك في أن الاستخفاف بهذه القاعدة المنهجية سيورطنا لا محالة في خلط ملحوظ بين وصف اللغة العربية وقراءة التراث اللغوي النحوي العربي.

ومع كامل الاستغراب، نجد في أوساط نفر غير قليل من الباحثين اللغويين الحداثيين اعتقادا ضمينا مفاده أن إشكال المعطيات بالنسبة للغة العربية القديمة والحديثة على السواء قد حل في النحو التقليدي بوصفه الأداة الواصفة المعيار والكفيلة بأن تزودنا بمعطيات شاملة، لكننا لا نكاد نجد ما يرر موقفا كهذا خاصة إذا توقفنا عند مجموعة من الإشكالات النحوية التي لم يفصل فيها النحو التقليدي نفسه نحو: نظرية العامل، ومسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بين القبول والرفض، مسألة المطرد بالسماع والشاذ بالقياس... إلخ. بالإضافة إلى ذلك نلمح ظاهرة الاستفهام وعلاقته بالنبر التي لم يعالجها النحو العربي بل اقتصر على المظهر الصرفي في نموذج الاستفهام المباشر<sup>9</sup>.

ولعل ما ينهض شاهدا على ذلك هو أن إشكالية تحديد المعطيات قد طرحت بكيفية ضمنية لدى النحاة أنفسهم، حيث بلغت معطياتهم من التجريد مبلغا أفقدها صفة التمثيلية للوصف اللغوي. وهذا سيؤيه يتنبه لهذه النقطة مشيرا إلى أن احتجاجات النحاة على نوعين: بعضها مسموع من كلام العرب وبعضها الآخر تمثيل ولا يتكلم به، يؤتى به لغرض التحليل دون أن يكون معطى لغويا حقيقيا.<sup>10</sup>

بالإضافة إلى هذا وذاك، ذهب النحاة المتأخرون بتصورهم للقياس مثلا - وخاصة البصريون منهم - إلى إنكار بعض المعطيات بدل تمثيلها، في حين نجد الكوفيين قد جوزوا شرعية استعمالها انطلاقا من تصور تداولي منطلقه مبدأ السماع والأمثلة في هذا المجال كثيرة ومتعددة ولا سيما منها في باب الابتداء والتقدم والتأخير والاشتغال.

ولا مندوحة من أن تكون اللغة العربية الحديثة اتجهت اتجاه الكوفيين الذي يعتمد على المعطى الوصفي التداولي لمقاربة الظاهرة اللغوية.<sup>11</sup>

### 3- ضوابط الوصف اللغوي والمنهج:

في واقع الأمر، إن الحديث عن إشكال طبيعة اللغة الموصوفة ومعطياتها، يجرنا مباشرة للحديث عن إشكال المنهج اللائق لمعالجتها. فإذا كانت الملكة المعجمية قد انتقلت من تاريخ البحث اللغوي من الكفاية التداولية (السماع والمشاهدة) إلى الكفاية النمطية للأنساق اللغوية المدونة، فإن النحو العربي هو الآخر يكون قد انتقل من التمثيل إلى التجريد. وأصبحت اللغة العربية الحديثة مستقلة عن النحو الذي يمكن أن ينيه اللغوي لوصفها، وكأن اللغويين المحدثين قد انشغلوا بتاريخ البحث النحوي (نحو موصوف) عوض انشغالهم ببناء نحو واصف، الأمر الذي حال دون توصل هؤلاء إلى بناء مشروع وصف كاف وشمولي للغة العربية الحديثة، بل أوقع بعضهم في خلط منهجي ملحوظ. وحسبنا في ذلك ما أورده الدكتور "أحمد المتوكل" بقوله:

"لا مندوحة من أن تؤخذ اقتراحات القدماء بعين الاعتبار حين الشروع في أي عمل سيهدف وصف اللغة العربية المعاصرة."<sup>12</sup> إن غياب تصور واضح كهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على الحصيلة المعرفية لمتلقي هذه اللغة، ناهيك عن عملية تعليمها وتلقيها.

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن اللغة العربية تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشارك معها في جملة من الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية، وكذا في القيود والمبادئ التي تضبط أنساقها. وإذا ما ميزتها خصائص لا توجد في كل اللغات، قد توجد في بعض هذه اللغات على سبيل التكافؤ، ومن ثم بإمكاننا وصفها بالاعتماد على النظريات والمناهج الغربية التي بنيت لوصف لغات أوروبية، لأن ادعاء خصوصية اللغة العربية وتميزها لا يخدمها لا من قريب ولا من بعيد. وإذا كان علماء اللسانيات التطبيقية والديداكتيون قد درجوا على تقسيم اللغات الطبيعية إلى لغات أول ولغات ثوان، على أن الأولى تكتسب بدون تلقين وهي اللغات الأم، والثانية لا يمكنها

الاستغناء عن التلقين وهي اللغات الأجنبية، إذا كان الأمر كذلك، فإن غموض الآلة الواصفة (المعطيات والنسق المفاهيمي) وفقدانها لتمثيلية اللغة ملمحان ميزا الوضع المعرفي للغة العربية الموصوفة حديثاً، وجعلها في صف اللغات التي تكتسب بالتمدرس والتلقين. ولا أدل على ذلك من أن "الطفل العربي لا يخرج إلى محيطه ليتلفظ لغة عربية فصيحة متداولة في الأقوال بنفس الكيفية التي يخرج بها الطفل الفرنسي ليتعلم الفرنسية [...] لأن العربية الفصيحة ليست لغة أولى في محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرة،..."<sup>13</sup> إذن لكي نعمل على تطوير وتحديد أو بالأحرى إعادة بناء آلة واصفة تعتمد معطيات تمثيلية ونسقا مفاهيميا تحيينا Actualisé، ينبغي أن نفترض وجود إطار منهجي ونظري واضح يحدد المعالم في وصف اللغة العربية الحديثة، تراعى فيه ضوابط الوصف اللغوي من مثل تمثيل الخصائص التداولية للعبارة اللغوية ووظائفها من جهة، وتمثيل النماذج النفسية للقدرة اللغوية والسلوك اللغوي في مستويين هما: سياق الإنتاج وسياق الفهم من جهة ثانية، وتعت هذه الضوابط لدى أنصار النحو الوظيفي التداولي بالكفاية التداولية والكفاية النفسية.<sup>14</sup>

ويبدو أن هذه المقومات تشكل جانباً أساسياً من جوانب البحث اللساني المتعلق بمحاضر اللغة العربية، أو ما يسمى بلسانيات الظواهر<sup>15</sup>، الذي يهتم بالبحث في مجال اللهجات العامية بوصفها وضعية حالية إضافة إلى تاريخ اللغة العربية، وتاريخ البحث فيها وهما جانبان متعلقان بالتراث النحوي واللغوي والبلاغي وعلاقته باللغة العربية الفصيحة.

ولئن كان في حكم الإمكان الانتهاء إلى غاية مثلى في افتراض نسق استدلالي جديد لوصف اللغة العربية الحالية، بإمكاننا أن نقول إن محاولة كهذه ينبغي لها أن تنطلق من واقع اللغة العربية لا من تاريخها أو تاريخ البحث فيها. ولا شك أن هذه المسئلة تمنحنا شرعية الاشتغال بالبحث على اللهجات العامية بوصفها جزءاً من اللغة العربية

الفصيحة، ما دامت هذه الأخيرة لغة طبيعية عفوية شاملة امتدت من المحيط إلى الخليج وضمّت عدة لهجات.

وهكذا ننتهي بمنطق مقاربتنا إلى غايتها، ونخلص إلى البؤرة المنتظمة لوجهة نظرنا في هذا الموضوع على أن التواصل المعرفي بين المناهج اللغوية التراثية والمناهج المعاصرة ينطلق من المنظومة المعرفية التداولية للملكة اللغوية ويفتضي إعادة تشييد أنساق اللغة الموصوفة.

الهوامش:

1. ابن دريد نقلا عن الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة. دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء ط.1، 1998-ص ص 17-18.
2. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج II تحقيق محمد علي النجار، ص 5.
3. ينظر الفاسي الفهري، المرجع السابق ص 18.
4. نفسه ص 19.
5. ينظر أعمال الموسم الثقافي للمجلس الأعلى للغة العربية، مدونة المحاضرات الملقاة عام 2000، منشورات المجلس مطبعة هوم الجزائر، ص 25.
6. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، منشورات دار الأمان الرباط 1995 ص 16.
7. ينظر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار طوبقال للنشر 1986 ص 52.
8. فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق ديوان المطبوعات الجامعية، ص 117.
9. ينظر الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص ص 53-55.
10. ينظر سيويو، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج I دار الكتاب العربي، بيروت ص ص 37-43.
11. ينظر الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص ص 53-55.
12. أحمد المتوكل، نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم، مجلة أفاق، المغرب 1981 ص 52.
13. الفاسي الفهري، المعجم العربي المرجع السابق، ص ص 20-21.
14. ينظر أحمد المتوكل، المرجع السابق، ص ص 19-20.
15. ينظر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، المرجع السابق ص 59.